المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 14-07-2007 العـــدد : 12447
الصفحـات : 6 المسلسل : 60

رجال أعمال أثنوا على قرار إنشاء الوكالة

إنشاء «وكالة» لحماية المستهلك بوزارة التجارة يحتاج إلى أداة تنفيذية فاعلة

علي شهاب - الدمام ، سلمان العقيلي - الرياض

أكد عدد من رجال الأعمال أهمية جدوى إنشاء وكالة للوزارة تختص بشؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة والصادرة بقرار من مجلس الوزراء في جلسته برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأسبوع الماضي، واعتبروا أن إنشاء هذه الوكالة سيعطي دفعة قوية لتنظيم الجهود الحكومية لحماية المواطنين من السلوكيات الضارة بسلامة السلع والمنتجات الغذائية والدوائية والاستهلاكية من غش وتدليس ورداءة في الجودة ومخالفة المواصفات والمقاييس المعتمدة والمعترف بها سعودياً وعالمياً، ورأوا أن هذه الوكالة إضافة لما تضمنه القرار من إنشاء جمعية أهلية تعزز الهدف نفسه وتساند دور الوكالة والجهات الرسمية في حماية حقوق المستهلك ورفع مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين.

من جانبه أكد عبدالرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء وكالة وزارة مستقلة لشؤون المستهلك، وتأسيس جمعية أهلية مساندة لدور الوكالة يؤكد حرص القيادة الرشيدة واهتمامها بسلامة صحة المواطنين وحماية الأجيال من الغشاشين والمدلسين الذين يهمهم فقط الإثراء وامتلاء جيوبهم على حساب المواطنين دونما وازع أو ضمير يردعهم، ولا حدود لديهم فيما يغشونه، فإذا كان الغذاء وربما الدواء هو مجال الغش والتقليد المخالف لمقاييس الجودة والمواصفات السليمة التي تحفظ صحة الإنسان، فلا بد إذاً من ردع هؤلاء الغشاشين ومنعدمي الضمائر الذين يتاجرون بصحة البشر وسلامة الأجيال.

وأضاف الجريسي أنه من هنا تنبع أهمية قرار مجلس الوزراء بإنشاء وكالة لوزارة التجارة والصناعة متخصصة في شؤون المستهلك، وجمعية أهلية تدافع عن حقوق المستهلكين، ليعمل الجهازان معاً من أجل تتبع تجارة التقليد والغش والمنتجات الرديئة التي رأى مصنعوها ومروجوها فرصة في أسواق المملكة لتسويق بضاعتهم المغشوشة، والإثراء على حساب صحة البشر.

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 14-07-2007 العـــدد : 12447
الصفحـات : 6 المسلسل : 60

حرص القيادة الرشيدة على سلامة وصحة المواطنين وحماية الأجيال

سلع غذائية مغشوشة

جانب من السلع المستوردة المغشوشة (اليوم)

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 14-07-2007 العـــدد : 12447
الصفحـات : 6 المسلسل : 60

حماية السوق

وأكد على أهمية دور المجتمع والمستهلك نفسه في حماية السوق وكشف المتلاعبين، وقال إن تعاون الجميع أمر مهم ومطلوب حتى نحكم الحلقة على المتاجرين بصحة المواطنين، معرباً عن اعتقاده بأن الجمعية الأهلية المزمع تأسيسها ستحمل على عاتقها مسؤولية التواصل مع المستهلك وتوعيته بوسائل كشف الغش والتقليد، إضافة إلى توضيح آلية الاتصال والإبلاغ عما يرصده المستهلكون حتى يكون العمل جيداً وبلا ثغرات والوصول للمخالفين بالسرعة المطلوبة.

وأشار إلى أن الغرفة التجارية الصناعية بالرياض باعتبارها ممثلة للقطاع الخاص ويهمها المحافظة على سلامة السوق المحلية من الغش والتقليد وحماية اقتصاد الوطن من آثار السلع المغشوشة والمقلدة التي تتسلل إلى أسواقنا، وكذلك الحفاظ على مصالح المصانع الوطنية والتجار الأمناء، فقد سارعت ومنذ وقت طويل لإنشاء مركز رعاية المستهلك ضمن إدارات الغرفة لكي يساهم في توعية المستهلكين بأساليب الغش والتقليد، حيث قام المركز بجهود مقدرة في هذا المجال.

من جانبه اعتبر عبدالعزيز بن محمد العدل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء وكالة وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك، وجمعية أهلية لحماية المستهلك، جاء في وقته المناسب، حيث انه من المؤكد سيساهم في محاصرة تجارة المغشوش والمقلد وغياب الضمير من أولئك الذين وجدوا في أسواق المملكة فرصة لتحقيق أطماعهم وتكوين ثروات طائلة حتى لو كان ثمن ذلك صحة البشر أو سلامتهم.

خالد المقيرن

خالد العبدالكريم

غش الأغذية

وأضاف العدل أن هؤلاء الغشاشين لم يتورعوا عن غش الغذاء والدواء طالما كان المقابل انتفاخ جيوبهم بالمال، وقد تؤدي هذه السلع المغشوشة أو المقلدة أو الرديئة إلى إصابة المواطنين بأمراض خطيرة لا يجدى معها علاج، وقد تؤدي إلى وفاة الأطفال الذين لا يتحملون درجات السمية التي قد تحتويها سلع غذائية، كما قد تؤدي المواصفات الرديئة لمنتجات وأجهزة كهربائية مثلاً إلى انفجار أو اشتعال حرائق يروح ضحيتها أسر بريئة ومبان.

ورأى العدل أنّ هؤلاء الغشاشين هم بذلك الغش يشنون حرباً على الوطن يقصد أو بدون قصد، لهذا فإن الردع والضرب على أيديهم هو أمر مطلوب من الدولة، ولا شك أن إنشاء الوكالة المتخصصة لشؤون المستهلك والجمعية الأهلية لحماية المستهلك، هو من أهم القرارات التي ستعين المجتمع على محاصرة حرب المتاجرين بصحة وسلامة المواطنين.

من جهته أشاد المهندس أحمد بن سليمان الراجحي عضو مجلس إدارة غرفة الرياض ورئيس اللجنة الصناعية بالغرفة بقرار مجلس الوزراء الداعي إلى تكليف سبع مؤسسات حكومية بوضع معايير خاصة لحماية المستهلك، والقرار الوزاري بإنشاء وحدة رئيسية في وزارة التجارة والصناعة لحماية شؤون المستهلك إلى جانب إنشاء جمعية أهلية تعنى بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والدفاع عنه.

صحة المواطنين

وقال إن القرار يدعم توجهات الحكومة للحفاظ على صحة المواطنين والعناية بها في ظل ما تموج السوق المحلية والعالمية من تجار ضعاف النفوس لا يعبأون كثيراً بصحة المواطن بقدر ما يعنيهم الربح المادي السريع.

وأضاف المهندس الراجحي أن القرار جاء في إطار زيادة ظاهرة الغش التجاري والتقليد التجاري مما ينذر بأزمة حقيقية في أسواق المملكة والأسواق العالمية، مشيراً أن تلك الظاهرة تعود إلى انتشار الجشع وانعدام الضمير عند الكثير ممن يمارسونه وتعددت طرقه وأساليبه وتفاقمت هذه الظاهرة مؤخراً وتزايدت العمليات المتعلقة بهذا النوع من الغش والتقليد، وجاء القرار الحكومي ليتصدى لهذه الظاهرة والتي لها العديد من الآثار السلبية الخطيرة على الصناعة الوطنية والأضرار المادية والصحية للمواطنين.

وقال سليمان بن عبد القادر المهيدب عضو مجلس إدارة غرفة الرياض ورئيس اللجنة التجارية بالغرفة إن الوصول إلى أعلى معدلات التصحيح لأوضاع السوق التجاري تتطلب الوقوف ملياً عند المستهلك، مشيراً أن المستهلك يمثل قيمة تجارية أساسية ويمثل الهدف النهائي الذي يصبو إليه التجار.

المصـــــدر :	اليوم - اليوم الاقتصادى		
التـــاريخ :	14-07-2007	العـــدد :	12447
الصفحـات :	6	المسلسل :	60

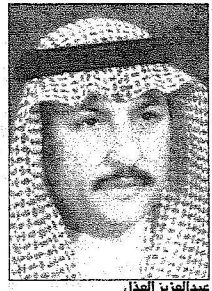

عبدالعزيز المعدل

عبدالرحمن الجريسي

عبدالعزيز التريكي

عمر العسيس

وأضاف أن المنافسة الشديدة القائمة حالياً قد تجيز للبعض الإضرار بالمستهلك عن عمد مما يستوجب الوقوف ضد هذه المطامع والسقطات فضلاً عن أن الساحة الاقتصادية تمتد مساحتها وتتشعب مع ما يلازمها من نماء وتطور، الأمر الذي أكد عليه القرار الحكومي بإنشاء عدد من الجهات المتخصصة سواء الحكومية أو الأهلية ليواكب ذلك إيجاد تنظيم حكومي لمنع تلك الممارسات التي قد تضر بالمستهلك، وتساعد على خلق قنوات تفاعلية مع المستهلك من خلال هذه الجمعيات التي تضع نصب أعينها الاهتمام به والمحافظة على حياته وصحته مما ينعكس ذلك على سلامة المجتمع ورفاهية المواطن.

وقال المهيدب إن الفساد الاستهلاكي لا تظهر مساوئه في حيز المستهلك بل يمتد إلى التنمية ككل.

وأشار أن هناك مركز رعاية للمستهلك بغرفة الرياض له مساهمات عدة للارتقاء بثقافة المستهلك حيث قام بطباعة وتوزيع أكثر من 70 من المطبوعات الإرشادية وقام بتنظيم أكثر من ست محاضرات تثقيفية مؤخراً لتوعية المستهلك في إطار اهتمام غرفة الرياض بكافة شرائح المجتمع وجهودها الداعمة للمساهمة في رعاية وحماية المستهلك.

من جهته قال خالد المقيرن عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس لجنة الأوراق المالية إن مضمون القرار الحكومي الصادر بإنشاء جهات حكومية وأهلية لحماية المستهلك يهدف إلى الحفاظ على حياة وصحة المواطن، إلى جانب السعي لتنمية وعي المستهلك بحقوقه في جوانب متعددة، بما في ذلك حقه في طلب تسوية عادلة لجبر الضرر والتحليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية بالإضافة إلى حث وتوعية أصحاب الأعمال في مختلف القطاعات الإنتاجية والاقتصادية وخصوصاً ذات العلاقة المباشرة بحياة الناس كالسلع الغذائية والأدوية على سبيل المثال إلى بذل المزيد من الجهد لرفع مستوى جودة ما يقدمونه من سلع وخدمات.

علاقة التاجر والمستهلك

وأضاف أن القرار الحكومي جاء لإعادة النظر في العلاقة بين المستهلك والتاجر ولوضع سياسات أكثر تنظيماً لإحياء هذه العلاقة التي يجب أن تتسم بالثقة والشفافية ولتحقق المعادلة التي نصبو إليها في خلق بيئة استهلاكية سليمة خالية من أي خلل من الممكن أن يؤدي إلى اضطراب يعيق من عملية التوازن المرجو.

وأثنى المقيرن على القرار الحكومي مشيراً الى أنه سيفتح قنوات اتصال مرنة وسريعة بين المستهلك والأطراف ذات العلاقة ويسعى لتحقيق المطالب العادلة والمقبولة والتي يمكن أن تشمل الحصول على سلع ومنتجات ذات مواصفات عالية ومضمونه ولا تشكل أي ضرر على الصحة العامة للمجتمعات على المدى البعيد والقريب وذلك من خلال التواصل الوثيق مع الجهات المسئولة وبما يتفق مع متطلبات المستهلكين.

الحماية من الغش

ويرى رجل الاعمال عبدالعزيز التريكي ان انشاء وكالة وزارة لحماية المستهلك من حيث المبدأ إيجابي جدا ويدل على حرص الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله- على حماية المواطنين ورجال الأعمال والشركات من الغش التجاري بأنواعه المختلفة ولكننا نحتاج الى اداة تنفيذية فاعلة في هذا الجهاز الجديد حتى لا يصبح مجرد اسم كغيره من الاسماء وادارة بدون فاعلية.. فحماية المستهلك كانت ادارة في وزارة التجارة والصناعة تأسست منذ فترة طويلة

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 14-07-2007 العـــدد : 12447
الصفحـات : 6 المسلسل : 60

ولكنها برأيي لم تكن فاعلة في كثير من الأمور المصيرية التي تمس مصلحة المواطن ومن ذلك الارتفاع المستمر في اسعار الحديد والاسمنت والمواد الانشائية والتي ترتفع ارتفاعات غير مبررة ابدا وتفوق الارتفاعات التي تحدث لهذه المواد في بقية دول العالم على مرأى ومسمع هذه الادارة التي لا تحرك ساكنا.

وعلى أي حال نأمل ان تكون الوكالة الجديدة جيدة بالفعل وبشكل كامل بحيث تكون من الناحية التنفيذية كما هي من الناحية التشريعية حيث نعلم ان الدولة لم تعلن انشاء هذه الوكالة الا لخدمة المستهلكين ولحماية الناس بشكل عام من الغش التجاري.

ونتمنى ان يأتي لهذه الوكالة اناس نزيهون يخافون الله.. وسوقنا الواسع يحتاج الى رقابة كبيرة ومركز معلومات وتكون قراراتها حاسمة تجاه كل المتلاعبين بمقدرات البلاد والعباد والذين يستخدمون وسائل الاحتيال ايا كانت هذه الوسائل في خداع الناس.

إضافة جديدة لحماية المستهلك

من جانبه يشدد خالد عبدالرحمن العبدالكريم عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية على ان أي اضافة لحماية المستهلك هي حماية للاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى وحماية للثروة الوطنية من الذين يقومون بعمليات الغش والخداع وتزوير الماركات والتقليد انما يقومون بأمور تضر الاقتصادي الوطني..

ولذلك سعدنا عندما تم الاعلان عن انشاء وكالة خاصة بحماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة.. ونؤكد ان فائدة هذه الخطوة كبيرة على الاقتصاد الوطني. ومن بنود حماية المستهلك حماية الاسماء التجارية والماركات والجودة والمحافظة على سمعة رجال الاعمال والشركات التي تعمل بنزاهة وصدق لحماية منتجاتها، وللحد من اعمال النصب والاحتيال التي يقوم بها المنتحلون لشخصيات رجال الاعمال والذين يتزيون بزي التجار وليسوا منهم، ونتمنى ان يتم اختيار اشخاص اكفاء لهذه الوكالة من المسؤولين ورجال الاعمال.

التشهير بمرتكبي أعمال الغش

ويتفق عمر العسيس مع هذا الرأى ويضيف ان اقتصادنا الوطني عانى كثيرا من الغش والتقليد واعمال النصب والخداع حيث ان خسائر الاقتصاد الوطني لا يمكن حصرها في هذا الاطار ونحتاج الى ادوات رادعة لحماية المستهلك من هذه الاعمال الشريرة.. ومن بينها التشهير بمرتكبي اعمال الغش وشطب سجلاتهم التجارية حتى يكونوا عبرة لغيرهم. ويضيف العسيس نحتاج الى رجال ذوي كفاءة عالية لتنفيذ القرارات الصادرة عن الوكالة فعليا والحزم مع كل مرتكبي المخالفات.